# التوقعات المستقبلية للخصائص الديموغرافية والاقتصادية وانعكاساتها على قوة إقليم كردستان العراق

**م.زێرەڤان مراد موسى**

طالب ماجستير – قسم الجغرافيا / كلية التربية – جامعة زاخو

zeravanmurad0@gmail.com

**المشرفة: أ.م.د.سعاد عبداللة محمد**

كلية العلوم الإنسانية – جامعة دهوك

Suad.mohammed@uod.ac

**الكلمات المفتاحية:** الخصائص الديموغرافية، النمو السكاني، نسبة الإعالة، الناتج المحلي الإجمالي، التنويع الاقتصادي.

**كيفية اقتباس البحث**

موسى ، زێرەڤان مراد ، سعاد عبداللة محمد، التوقعات المستقبلية للخصائص الديموغرافية والاقتصادية وانعكاساتها على قوة إقليم كردستان العراق،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد:١٦، العدد:٥ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

**مفهرسة في Indexed**
**IASJ**

**مسجلة في Registered**
**ROAD**

# The Future Demographic and Economic Dynamics and Their Impact on the Power of the Kurdistan Region

**Zeravan Murad Musa**
Master Student - Department of Geography / College - Education - University of Zakho
zeravanmurad0@gmail.com

**Dr. Suad Abdullah Mohammed**
College of Humanities – University of Duhok
Suad.mohammed@uod.ac

**Keywords** : Demographic characteristics, population growth, dependency ratio, gross domestic product, economic diversification.

**How To Cite This Article**
Musa ،Zeravan Murad ،Suad Abdullah Mohammed ،The Future Demographic and Economic Dynamics and Their Impact on the Power of the Kurdistan Region,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

## Abstract

Demographic characteristics constitute one of the principal determinants of the power of the Kurdistan Region, as population represents a fundamental element in activating geographical resources and directing economic and military development pathways. Demographic transformations within the region exert direct effects on its future geopolitical standing, resulting from changes in population size, age structure, and composition, along with their associated economic and security implications. Demographic projections indicate that the

population of the region is expected to increase from approximately 6.51 million in 2024 to about 8.93 million in 2040, at an average annual growth rate of 2.05%. This growth, however, reflects a relative slowdown compared to previous periods, posing increasing pressures on the labor market and public services and necessitating more efficient urban and developmental planning policies.

Economically, the gross domestic product is projected to grow from approximately USD 38–40 billion in 2025 to nearly USD 55–58 billion by 2030, accompanied by an increase in per capita income from USD 5,716 to USD 7,588. This growth is driven by rising investment levels and improved performance of productive sectors, despite the persistence of constraining factors, most notably oil price volatility and political disputes. Changes in the dependency ratio further indicate a gradual improvement in the age structure of the population, with the ratio expected to decline to around 51.1% by 2040, reflecting an expansion of the working-age population and an enhancement of the regional economy's productive capacity.

Economic indicators also highlight a growing tendency toward economic diversification in the Kurdistan Region, marked by a declining contribution of the service sector and a relative increase in the roles of the industrial and agricultural sectors, alongside a reduction in the share of the public sector and a growing contribution of the private sector. This transition signifies a gradual shift toward a more productive and less rent-dependent economic structure. Socially, the region has experienced a noticeable decline in poverty rates during the period 2007–2023, although disparities between urban and rural areas persist. In this context, the Kurdistan Region has adopted a set of strategic projects aimed at diversifying the economy and achieving sustainable development, thereby contributing to enhanced economic stability and strengthening the overall foundations of regional power.

**المستخلص**

تعد الخصائص الديموغرافية من المحددات الرئيسة لقوة إقليم كردستان، إذ يمثّل السكان عنصرًا جوهريًا في تفعيل الموارد الجغرافية وتوجيه مسارات التنمية الاقتصادية. وتُظهر التحولات الديموغرافية في الإقليم آثارًا مباشرة في مكانته الجيوسياسية المستقبلية، نتيجة التغير في الحجم السكاني والتركيب العمري والنوعي، وما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية وأمنية. وتشير التوقعات الديموغرافية إلى ارتفاع عدد سكان الإقليم من نحو ٦,٥١ مليون نسمة عام ٢٠٢٤ إلى قرابة ٨,٩٣ مليون نسمة عام ٢٠٤٠، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ ٢,٠٥%، مع تسجيل

تباطؤ نسبي في النمو مقارنة بالفترات السابقة، الأمر الذي يفرض تحديات متزايدة على سوق العمل والخدمات العامة ويتطلب سياسات تخطيط حضري وتنموي أكثر كفاءة.على الصعيد الاقتصادي، يتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا من نحو ٣٨–٤٠ مليار دولار عام ٢٠٢٥ إلى ما يقرب من ٥٥–٥٨ مليار دولار عام ٢٠٣٠، مترافقًا مع ارتفاع متوسط دخل الفرد من ٥,٧١٦ إلى ٧,٥٨٨ دولارًا، مدفوعًا بتنامي الاستثمارات وتحسن أداء القطاعات الإنتاجية، رغم استمرار عوامل مقيدة، أبرزها تقلب أسعار النفط والخلافات السياسية. وتشير تطورات نسبة الإعالة إلى تحسن تدريجي في التركيب العمري للسكان، إذ يُتوقع انخفاضها إلى نحو ٥١.١% عام ٢٠٤٠، بما يعكس اتساع قاعدة السكان في سنّ العمل وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الإقليم ،كما تُبرز المؤشرات الاقتصادية توجه اقتصاد إقليم كردستان نحو مزيد من التنويع، من خلال تراجع مساهمة قطاع الخدمات وارتفاع نسبي في دور القطاعين الصناعي والزراعي، فضلًا عن تقلص دور القطاع العام وتنامي مساهمة القطاع الخاص، ما يدل على انتقال تدريجي نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وأقل اعتمادًا على الريع. اجتماعيا، شهد الإقليم تراجعا ملموسًا في معدلات الفقر خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٢٣، رغم استمرار التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، وفي هذا الإطار، يتبنى إقليم كردستان مجموعة من المشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم مقومات القوة الشاملة للإقليم. الكلمات الافتتاحية (الخصائص الديموغرافية، اقليم كردستان، الخصائص الاقتصادية، حجم السكان)

**المقدمة**

تعد الخصائص الديموغرافية أحد المرتكزات الأساسية في الجغرافية السياسية، لما تمثله من عنصر حاسم في بناء قوة الإقليم وتوجيه مسار تطوره، فالسكان يشكلون العنصر المحرك لتفعيل الموارد الجغرافية وتوظيفها في القوة الاقتصادية والسياسية، كما يمثلون الأساس الذي تبنى عليه الخطط والسياسات المستقبلية، وفي هذا الإطار، يبرز إقليم كردستان بوصفه نموذجا مهما لدراسة العلاقة بين التحولات السكانية ومفاهيم القوة الجيوسياسية، ولا سيما في ظل ما يشهده الإقليم من تغيرات ديموغرافية سيكون لها تأثير مباشر في موقعه الاستراتيجي داخل العراق وفي محيطه الإقليمي، ومن هنا، تأتي الحاجة إلى تحليل الملامح المستقبلية لهذه التحولات السكانية واستشراف انعكاساتها على مختلف جوانب القوة.

**أهمية البحث**

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال النقاط الآتية:

١-إبراز الدور المحوري للمتغيرات الديموغرافية في تحديد عناصر القوة المستقبلية لإقليم كردستان.

٢-تحليل العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية عبر دراسة حجم القوى العاملة واتجاهات توزيعها.

٣-توضيح أثر التركيب العمري، ولا سيما فئة الشباب، في القوة العسكرية والأمنية للإقليم ضمن إطار الجغرافية السياسية.

٤-تقديم رؤية مستقبلية تسهم في دعم صناع القرار لوضع سياسات متناسبة مع التحولات السكانية المتوقعة.

**هدف البحث**

يهدف هذا البحث إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية للخصائص الديموغرافية في إقليم كردستان وتحليل انعكاساتها الاقتصادية والسياسية في إطار الجغرافية السياسية، وذلك من خلال دراسة النمو السكاني، والتركيب العمري والنوعي، وقياس أثرها في تعزيز عناصر القوة الشاملة للإقليم.

**مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي :

١-ما هي التوقعات المستقبلية للخصائص الديموغرافية والاقتصادية لإقليم كردستان ؟

٢-هل ستؤثر التحولات المستقبلية في الخصائص الديموغرافية لإقليم كردستان—وخاصة النمو السكاني والتركيب العمري والنوعي—في قوته الاقتصادية والسياسية، وما انعكاس ذلك على امكاناته الجيوسياسية المستقبلية؟

**فرضية البحث**

تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية:

١-من المتوقع ان يؤدي نجاح حكومة إقليم كردستان في تنفيذ سياسات التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط الى تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات اعلى من الحالية والى تحسين الخصائص الديموغرافية من خلال زيادة معدلات النو السكاني وتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة

٢-إن التحولات المستقبلية في الخصائص الديموغرافية لإقليم كردستان، ولا سيما زيادة حجم فئة الشباب واتساع قاعدة القوى العاملة، ستسهم في تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للإقليم، بما ينعكس إيجابًا على اهميته الجيوسياسية، شريطة توفر سياسات فعّالة لاستثمار هذه التحولات.

**حدود منطقة الدراسة:**

**١- الحدود المكانية:**

يقع إقليم كردستان في شمال العراق، حيث يحده من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب سوريا، ومن الجنوب محافظات العراق الأخرى، ، ويقع الاقليم فلكيا بين دائرة عرض (٠٧' ٣٣° - ٢٢' ٣٧°)شمالا وخطي طول (٠٨' ٤١°-١٨' ٤٦°) شرق غرينتش[١]الخريطة (١).

**٢-الحدود الزمنية:**

يتناول البحث الفترة من العام الحالي (٢٠٢٥) حتى عام (٢٠٤٠)، حيث يوفر هذا الاطار الزمني توازنا بين الواقعية وعمق التوقعات.

**الخارطة(١) الموقع الجغرافي والفلكي للإقليم كردستان**

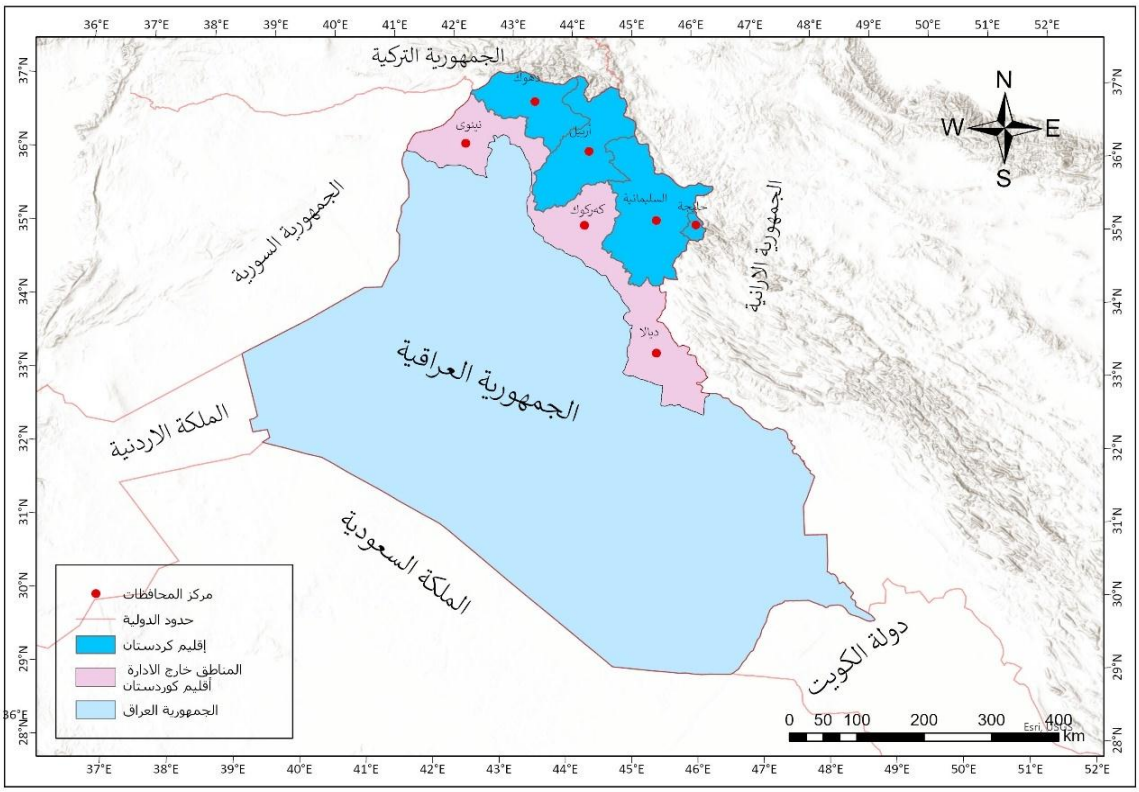


من عمل الباحث، استخدام برامج Arc Gis Pro بالاعتماد على، حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هئية الاحصاء، قسم،Gis.

**٣-الحدود الإدارية:**

يضم إقليم كردستان العراق أربع محافظات رئيسية، وهي: أربيل التي تعد العاصمة السياسية والإدارية ومركز الحكومة، وتتميز بدورها الاقتصادي والخدمي المتنامي، دهوك الواقعة شمال غرب الإقليم والمشهورة بطبيعتها الجبلية والتجارية، السليمانية التي تعد مركزا ثقافيا وتعليميا مهما وتتمتع بنشاط اقتصادي متنوع، وحلبجة التي أصبحت محافظة مستقلة منذ عام ٢٠١٤ وتشتهر بخصائصها ومكانتها الرمزية في تاريخ الإقليم.

**الخارطة(٢) التوزيع الإداري لمحافظات إقليم كردستان**

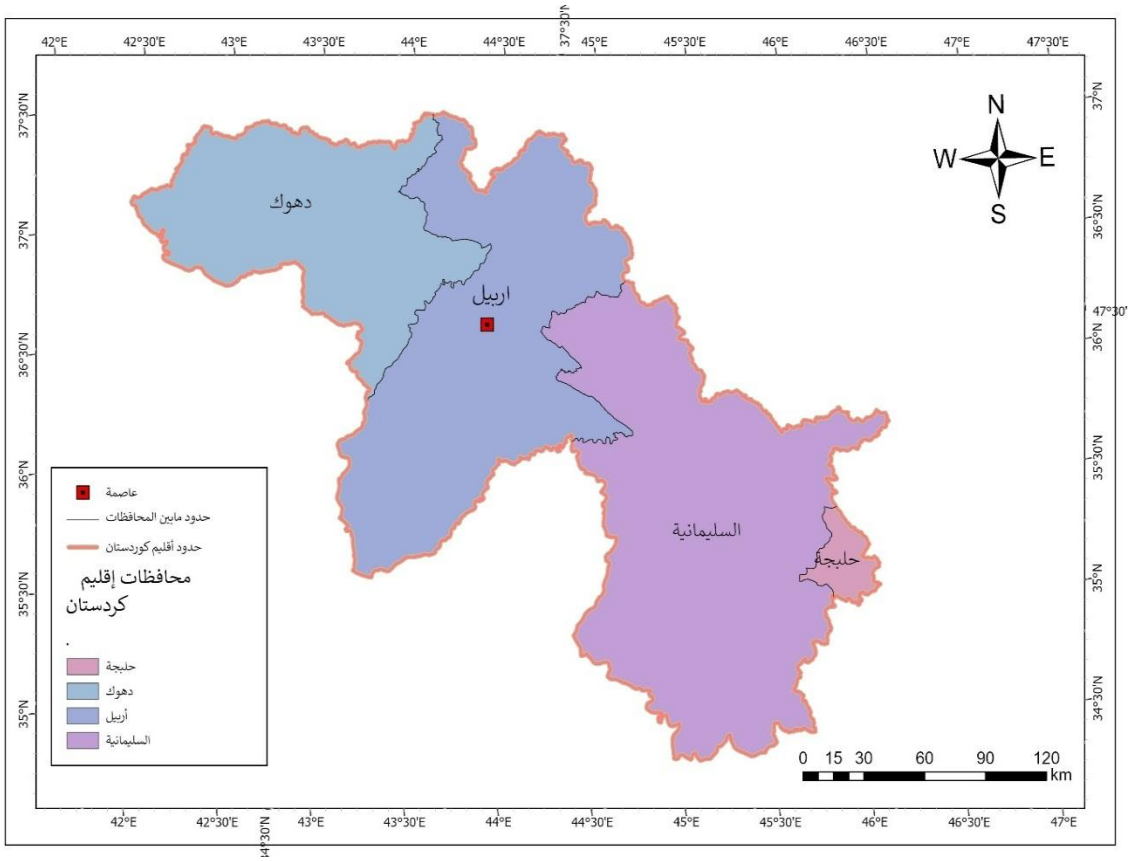


من عمل الباحث، استخدام برامج Arc Gis Pro بالاعتماد على، حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هئية الاحصاء، قسم،Gis.

**الجدول(١) المساحة وعدد الأقضية في محافظات إقليم كردستان**

| المحافظات | المساحة كم٢ ٢٠١٦ | المساحة كم٢ ٢٠٢٤ | عدد الاقضية |
|---|---|---|---|
| أربيل | ١٤٨٧٢,٦ | ١٤٧٩٩,٥ | ١٨ |
| السلمانية | ٢٠١٤٣,٨ | ٢٠٠٢١,٩ | ١٧ |
| دهوك | ١٠٩٥٥,٦ | ١١٠١٦,٥ | ٨ |
| حلبجة | ٨٨٩,٤ | ١٠٢٣,٦ | ٢ |
| الاقليم | ٤٦٨٦١,٤ | ٤٦٨٦١,٤ | ٤٥ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:بيانات حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، قسم Gis، (٢٠١٦-٢٠٢٤) بيانات غير منشورة.

**هيكلية البحث:**

يتناول البحث عدد من المحاور الأساسية التي تسلط الضوء على الملامح المستقبلية للخصائص السكانية وانعكاساتها في قوة إقليم كردستان ، المحور الأول يتناول حجم السكان ومعدلات نموهم باعتبارهم الأساس لأي تحول اقتصادي أو اجتماعي، اما المحور الثاني فيتناول حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه ومتوسط دخل الفرد منه ويناقش المحور الثالث التوقعات المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي اما الرابع فيناقش نسبة الإعالة وتوقعاتها المستقبلية ويتناول المحور الخامس الاهمية النسبة للقوة العاملة في القطاعات الاقتصادية والحور السادس يتناول مؤشر الفقر ونسبة الفقراء من اجمالي السكان ريف والحضر والمحور الأخير يتناول حجم المشاريع الاقتصادية وآفاقها المستقبلية في الإقليم وأخيرا استعراض النتائج والتوصيات وقائمة الصادر.

**أولا– حجم السكان ومعدل نمو:**

يعد السكان ثروة بشرية أساسية تؤثر مباشرة على قوة الدولة، إذ يشكل عدد الفئة النشطة اقتصاديا (١٥–٦٤ سنة) ركيزة أساسية لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية، فزيادة حجم هذه الفئة يمكن الدولة من إنشاء صناعات استراتيجية متقدمة، مثل صناعة الطائرات والقطارات، التي تتطلب قوة عاملة كبيرة ومتخصصة، كما أن ارتفاع عدد السكان النشطين يعزز النشاط الاقتصادي المحلي، إذ يرفع الدخول الفردية ويحفز الأسواق، مما يسهم في إنعاش الاقتصاد بشكل عام، ومن الناحية المستقبلية، يلعب النمو السكاني للفئة النشطة دورا مهما في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يزيد من قدرة الدولة على استغلال الفرص الاستثمارية وإنشاء مشاريع استراتيجية طويلة الأمد، وبذلك، يصبح الإنتاج الاقتصادي للدولة أكثر قوة، حيث يشكل السكان الناشطون أحد أعمدة الإنتاج الأساسية، إلى جانب رأس المال، ويضمن استمرار نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق استقرار مالي واجتماعي طويل المدى[٢]

تشير أن الاتجاهات السكانية المستقبلية في إقليم كردستان إلى مجموعة من التحولات الديموغرافية التي يتوقع أن تترك أثرا مباشرا في القوة الاقتصادية للإقليم، ويعد النمو السكاني المستمر، وارتفاع نسبة فئة الشباب، وتزايد التركز الحضري من أبرز العوامل السكانية التي تؤثر في الاقتصاد من جوانب متعددة، سواء من حيث زيادة الطلب على الخدمات الأساسية أو من حيث اتساع سوق العمل المحلي، ويمثل كل من معدل النمو السكاني والحجم الكلي للسكان أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، وفي هذا السياق، ويعد إقليم كردستان من المناطق التي شهدت خلال العقود الأخيرة نموا سكانيا ملحوظا، بفعل عدة عوامل، من أبرزها التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والمعيشية، وانخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع معدلات الخصوبة[٣].

وتكمن أهمية دراسة النمو السكاني والتوقعات المستقبلية لحجم السكان في تعزيز قدرة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، بالإضافة إلى خلق فرص العمل وضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي للإقليم[٤].

يشير الجدول(٢) إلى تطور حجم السكان في إقليم كردستان بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٤٠، حيث ارتفع العدد الكلي للسكان من ٦,٨٢٢,٧٧٠نسمة في عام ٢٠٢٥ إلى ٨,٩٢٩,١٠٧ نسمة في عام ٢٠٤٠، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٢,٠٥ ، حافظ الذكور على

تفوق عددي طفيف على الإناث طوال الفترة، إذ بلغ عدد الذكور في عام ٢٠٤٠ نحو ٤,٥٠٨,٤١٨ مقابل ٤,٤٢٠,٦٨٩ أنثى.

ويلاحظ أن معدل النمو السنوي بدأ عند ٤,٩% في عام ٢٠٢٥، وهو رقم مرتفع نسبيًا، ثم انخفض تدريجيًا ليصل إلى ١,٥% في عام ٢٠٤٠، ما يشير إلى تباطؤ نسبي في النمو السكاني، وهو ما قد يعزى إلى تحولات ديموغرافية و اقتصادية واجتماعية متوقعة، هذا التباطؤ في النمو قد يحمل انعكاسات مستقبلية على سوق العمل، والخدمات العامة، والتخطيط الحضري في الإقليم.

وتعد هذه التحولات السكانية أحد المرتكزات الأساسية في قوة الدولة، إذ إن تطور حجم السكان ومعدل نموهم يشكلان عنصرًا حاسمًا في تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، ودعم الاستقرار، ورفع فاعلية التخطيط، مما يسهم مباشرة في تعزيز قوة إقليم كردستان ضمن إطار القوة الشاملة للدولة.

**الجدول(٢)التوقعات المستقبلية للنمو السكاني حسب النوع في إقليم كردستان للمدة(٢٠٢٥-٢٠٤٠)**

| السنوات | ذكور | اناث | المجموع | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٢٥ | ٣,٤٣٢,٣٣٤ | ٣,٣٩٠,٤٣٩ | ٦,٨٢٢,٧٧٠ | ٤,٩ |
| ٢٠٣٠ | ٣,٧٨٤,٢٤٠ | ٣,٧٢٦,٨٣٠ | ٧,٥١١,٠٦٩ | ١,٨ |
| ٢٠٣٥ | ٤,١٤٦,٥٨٩ | ٤,٠٧٤,٠٠٧ | ٨,٢٢٠,٥٩٩ | ١,٧ |
| ٢٠٤٠ | ٤,٥٠٨,٤١٨ | ٤,٤٢٠,٦٨٩ | ٨,٩٢٩,١٠٧ | ١,٥ |
| معدل نمو السكان | | ٢٠٢٥-٢٠٤٠ | | ٢,٠٥ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على: بيانات حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، قسم السكان والقوى العاملة، عدد السكان من(٢٠٢٥-٢٠٤٠) بيانات غير منشورة.

الجدول(٣) يعكس التغيرات الديموغرافية المتوقعة في إقليم كردستان للفترة ٢٠٢٥-٢٠٤٠، حيث نلاحظ أن نسبة النوع ترتفع تدريجيا من ١٠١,٣إلى ١٠٢ مما يشير إلى استمرار التفوق الطفيف لعدد الذكور على الإناث، نسبة الإعالة تتراجع من ٥٩,٩% عام ٢٠٢٥ إلى ٥١,١% عام ٢٠٤٠، وهو مؤشر إيجابي على زيادة نسبة السكان النشطين اقتصاديا.

تركيب العمر يرتفع من ٢٤ إلى ٢٨ سنة، مع بقاء تركيب العمر عند الإنجاب شبه ثابت حول ٢٨.٨ سنة، ما يعكس استقرار السلوك الإنجابي، في المقابل، نسبة الأطفال إلى المرأة تنخفض من ٤٣% إلى ٣٧%، وكذلك معدل المواليد الخام من ٢٣,٦ إلى ١٩,١ لكل ١٠٠٠ نسمة، مما يدل على تراجع الخصوبة.

أما الوفيات، فتبقى مستقرة نسبيًا في معدلها الخام ٤,٠–٤,٤، مع زيادة طفيفة في الأعداد المطلقة نتيجة نمو السكان، وينخفض معدل الزيادة الطبيعية من ٤,٩% عام ٢٠٢٥ إلى ١,٥% عام ٢٠٤٠، مما يشير إلى تباطؤ النمو السكاني وتحول البنية العمرية نحو الشيخوخة التدريجية.

البيانات تشير إلى تباطؤ تدريجي في النمو السكاني بإقليم كردستان بين ٢٠٢٥ و٢٠٤٠، مع زيادة طفيفة في نسبة الذكور وثبات متوسط العمر عند الإنجاب، انخفاض نسبة الإعالة يعزز توافر قوة عاملة نشيطة تدعم التنمية الاقتصادية، تراجع معدل المواليد الخام ونسبة الأطفال يعكس انخفاض الخصوبة، مما يساهم في استقرار التركيبة السكانية. معدل الوفيات مستقر مع زيادة طفيفة في الأعداد بسبب النمو السكاني. هذا التحوّل الديموغرافي يعزز قدرة الدولة على التخطيط المستقبلي وتقوية مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**الجدول(٣)المؤشرات الديموغرافية المتوقعة لسكان إقليم كردستان وفق الإسقاطات السكانية للمدة(٢٠٢٥–٢٠٤٠)**

| المؤشرات | ٢٠٢٥ | ٢٠٣٠ | ٢٠٣٥ | ٢٠٤٠ |
|---|---|---|---|---|
| نسبة النوع% | ١٠١,٣ | ١٠١,٥ | ١٠١,٧ | ١٠٢ |
| نسبة الاعالة% | ٥٩,٩ | ٥٦,٥ | ٥٢,٠ | ٥١,١ |
| متوسط العمر | ٢٤ | ٢٥ | ٢٧ | ٢٨ |
| متوسط العمر عند الانجاب | ٢٨,٩ | ٢٨,٨ | ٢٨,٧ | ٢٨,٧ |
| نسبة الطفل الى المرأة% | ٤٣ | ٤١ | ٣٩ | ٣٧ |
| معدل مواليد الخام لكل ١٠٠٠ | ٢٣,٦ | ٢٢,٣ | ٢٠,٧ | ١٩,١ |
| الولادات المتوقعة (بالالف) | ١٦٠,٩٤٥ | ١٦٦,٩٢٤ | ١٦٩,٦٩٩ | ١٦٨,٦٣٥ |
| معدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ | ٤,١ | ٤ | ٤,١ | ٤,٤ |
| الوفيات المتوقعة(بالالف) | ٢٧,٧٦٥ | ٣٠٢١٣ | ٣٢,٥٤٥ | ٣٨,٥٥١ |
| معدل زيادة طبيعية(%) | ٢,١ | ١,٨ | ١,٧ | ١,٥ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:بيانات حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، قسم السكان والقوى العاملة، عدد السكان من(٢٠٢٥–٢٠٤٠) بيانات غير منشورة.

**ثانياً–حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه ومتوسط دخل الفرد منه:**

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الرئيسة التي تقاس بها قوة الدولة، لأنه يجسّد إجمالي ما تمتلكه من قدرات إنتاجية في فترة زمنية محددة، ويظهر تحليل حجم الناتج المحلي ومعدل نموه الاتجاهات الحقيقية لقوة الاقتصاد الوطني، بما يعكس قدرة الدولة على توفير الموارد، وتمويل مؤسساتها، وتطوير بنيتها الدفاعية والإدارية، وتعزيز حضورها السياسي داخليًا وخارجيًا، كما أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي يُعد مؤشرا مباشرا على القوة الشرائية للمواطنين، وحجم الإمكانات الاقتصادية التي تستطيع الدولة تعبئتها لدعم استقرارها الاجتماعي وترسيخ شرعيتها(٥) .

يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان لم يكن ثابتا، بل تأرجح بين النمو والانكماش بحسب السياقات السياسية والاقتصادية التي مر بها الإقليم، وتبرز الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تنويع القاعدة الاقتصادية للإقليم، من خلال تقوية القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

يبين الجدول (٤) تقلبات واضحة في الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد في إقليم كردستان بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٤، فقد بلغ الناتج المحلي نحو ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢، ثم تراجع بشكل ملحوظ إلى ١٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦ نتيجة الأزمات الأمنية والاقتصادية التي مرّ بها الإقليم، ولا سيما الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤–٢٠١٧)، وأزمة الرواتب، والاعتماد الكبير على العوائد النفطية، إضافة إلى الخلافات المالية بين بغداد وأربيل بشأن الموازنة والصادرات النفطية، وبعد مرحلة التراجع هذه، بدأ الناتج المحلي بالتعافي تدريجيا ليصل إلى نحو ٣٦–٣٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وبالمثل، انخفض متوسط دخل الفرد من مستوى مرتفع نسبيًا في بداية الفترة إلى ٣٢٠٦ دولارات في عام ٢٠١٦، ثم عاد للارتفاع تدريجيًا ليبلغ ٥٦٨٩ دولارًا في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس تحسنا اقتصاديا متدرجا بعد سنوات من الانكماش.

وتكشف هذه التذبذبات أن اقتصاد إقليم كردستان شديد الحساسية للمتغيرات السياسية والأمنية، غير أن نجاحه في استعادة نموه بعد عام ٢٠١٦ يدل على امتلاكه مقومات اقتصادية

ومالية تعزز من قوة الدولة، فعودة الناتج المحلي إلى مسار الارتفاع وارتفاع متوسط دخل الفرد يعكسان قدرة مؤسسات الدولة على الصمود وإعادة بناء قدراتها الاقتصادية، مما يسهم في ترسيخ القوة الاقتصادية للدولة، وتعزيز استقرارها الداخلي، ورفع قدرتها على إدارة شؤونها وتثبيت موقعها ضمن الإطارين الوطني والإقليمي.

**الجدول(٤) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد السنوي في إقليم كردستان للمدة(٢٠١٢-٢٠٢٤)**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي (مليارادولار\ الأمريكي) | متوسط دخل الفرد السنويادولار |
|---|---|---|
| ٢٠١٢ | ٢٣ | ٤٥٤٦ |
| ٢٠١٦ | ١٨ | ٣٢٠٦ |
| ٢٠٢٠ | ٣٠ | ٤٨٦١ |
| ٢٠٢٤ | ٣٦-٣٧ | ٥٦٨٩ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:

١-حكومة إقليم كردستان ، وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية لإقليم كردستان .أربيل، ٢٠١٢

٢-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق، تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي – أزمة العراق . بغداد، ٢٠١٦

٣-البنك الدولي، المراقب الاقتصادي للعراق، حماية العراقيين الضعفاء في زمن الجائحة، واشنطن،٢٠٢٠.

٤-البنك الدولي، تقارير التنمية في العراق وكردستان ،تشمل توقعات عن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، تاريخ النشر ١٧/١١/٢٠٢٢.
https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/economic-monitor

٥-مركز البيان للدراسات والتخطيط(مركز بحثي عراقي مستقل)، اقتصاد إقليم كردستان، التحديات والفرص، دراسات حول الاقتصاد إقليم كردستان والتنمية بعد ٢٠٢٠ .بغداد،٢٠٢٣.

**ثالثا–التوقعات المستقبلية للناتج المحلي الاجمالي:**

من المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي للإقليم النمو في المستقبل، مدعوما بزيادة الإنتاج النفطي وتنمية القطاعات غير النفطية، مع الحاجة إلى تعزيز التنويع الاقتصادي لضمان استدامة النمو وتقليل التأثر بتقلبات أسعار النفط.

يظهر الجدول(٥)والشكل(١)، نموا متصاعدا في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠، ففي عام ٢٠٢٥ بلغ الناتج حوالي ٣٨–٤٠ مليار دولار، وارتفع تدريجيا ليصل إلى ٥٥–٥٨ مليار دولار في ٢٠٣٠، وبالمثل، ارتفع متوسط دخل الفرد من ٥٧١٦ إلى ٧٥٨٨ دولارا، هذا النمو يعكس تحسنا في القطاعات الإنتاجية، وزيادة الاستثمارات، وتنويع الاقتصاد تدريجيا بعيدا عن النفط، مع التركيز على دعم المشاريع الصغيرة وتنمية السياحة.

يتكامل هذا النمو الاقتصادي المتوقع مع الزيادة المستمرة في عدد السكان، والتي قد تصل إلى نحو ٨ ملايين نسمة بحلول ٢٠٣٠ وفق الاسقاطات السكانية، هذا يفرض تحديات إضافية على الاقتصاد المحلي، تتمثل في ضرورة توفير فرص عمل كافية لهذه الزيادة السكانية، وتوسيع نطاق الخدمات والبنية التحتية لتلبية الطلب المتنامي، وتعتمد التوقعات المستقبلية على جملة من العوامل الإيجابية، من أبرزها تنفيذ "خطة التنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠" التي تبنتها حكومة إقليم كردستان، وتحسن مستوى العلاقات مع الحكومة الاتحادية وزيادة حصة الإقليم من الموازنة العامة، فضلا عن حالة الاستقرار النسبي في الاسوق النفطية والأسواق الإقليمية المجاورة، وفي المقابل، تظل هناك مجموعة من العوامل السلبية المحتملة، تتمثل في تقلبات أسعار النفط، واستمرار النزاعات السياسية أو الأمنية، وارتفاع معدلات الهجرة، وضعف مستويات الإنتاج المحلي.

**الجدول(٥)التوقعات المستقبلية للناتج المحلي الاجمالي في إقليم كردستان للمدة (٢٠٢٥–٢٠٣٠)**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي (مليار الأمريكي) | متوسط دخل الفرد السنوي |
|---|---|---|
| ٢٠٢٥ | ٣٨–٤٠ | ٥٧١٦ |
| ٢٠٢٦ | ٤٢–٤٣ | ٦١٧٩ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٢٧ | ٤٥-٤٧ | ٦٤٨٣ |
| ٢٠٢٨ | ٤٨-٥٠ | ٦٧٧٥ |
| ٢٠٢٩ | ٥٢-٥٤ | ٧١٩٠ |
| ٢٠٣٠ | ٥٥-٥٨ | ٧٥٨٨ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:

١-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، رؤية إقليم كردستان ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمي، أربيل، ٢٠٢١. رابط مباشر (عند توفره)https://www.mop.krg.org

٢-مركز البيان للدراسات والتخطيط(مركز بحثي عراقي مستقل)، اقتصاد إقليم كردستان، التحديات والفرص، دراسات حول الاقتصاد إقليم كردستان والتنمية بعد ٢٠٢٠ .بغداد،٢٠٢٣.

٣-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تقرير التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة – إقليم كردستان، بغداد، ٢٠٢١.

**الشكل(١)متوسط دخل الفرد السنوي للمدة (٢٠٢٥-٢٠٣٠)**

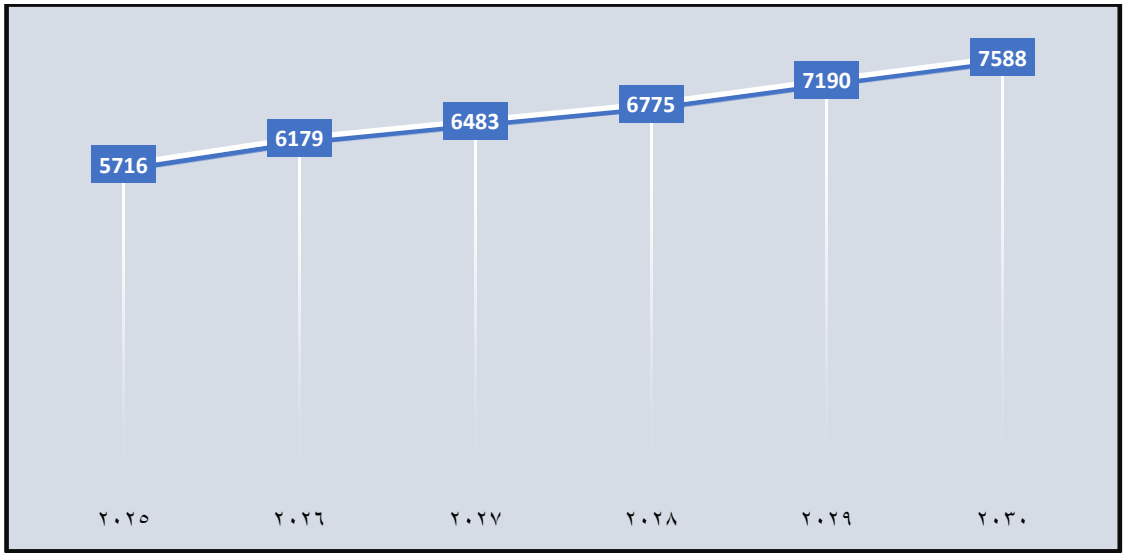


المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على، الجدول(٥).

**رابعا- نسبة الإعالة وتوقعاتها المستقبلية(٢٠٢٥-٢٠٣٠):**

تعد نسبة الإعالة من أبرز المؤشرات الديموغرافية التي تعكس مدى العبء الواقع على السكان في سن العمل، وتحسب عبر مقارنة عدد السكان غير القادرين على العمل (دون سن ١٥ وفوق ٦٤ سنة) بعدد السكان القادرين على العمل (١٥-٦٤ سنة)، ووفقا للبيانات المستقبلية

المتوقعة لإقليم كردستان، يلاحظ في الجدول(٦)والشكل(٢)، أن نسبة الإعالة قد ارتفعت إلى نحو ٥٩,٩% في عام ٢٠٢٥، أي أن كل ١٠٠ فرد في سن العمل يتحملون إعالة ما يقارب ٥٩,٩ فردا من غير القادرين على العمل. ويعكس ذلك عبئًا ديموغرافيا مرتفعا على الفئة المنتجة في المجتمع خلال هذه المرحلة، ويرتبط غالبًا بزيادة نسبة الأطفال وكبار السن ضمن التركيب السكاني.

ومع مرور السنوات، بدأت نسبة الإعالة بالانخفاض التدريجي، حيث عادت إلى ٥٦,٥% في ٢٠٣٠، ثم انخفضت بشكل أكثر وضوحا إلى ٥٢,٠% في عام ٢٠٣٥ و٥١,١ في عام ٢٠٤٠، ويعكس هذا التراجع تحسنا في التركيب العمري للسكان، ودخول نسب أكبر من الشباب إلى سوق العمل، الأمر الذي يمثل ما يعرف بالفرصة الديموغرافية، وهي المرحلة التي ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل مقارنة بغيرهم، مما يتيح تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ويظهر هذا الاتجاه التحولي أن إقليم كردستان قد يكون مقبلا على مرحلة استثمار سكاني إيجابية، بشرط أن تقترن هذه التحولات بسياسات اقتصادية وتنموية فعالة في مجالات التعليم، والتأهيل المهني، وسوق العمل، لضمان الاستفادة القصوى من القوة العاملة المستقبلية.

**الجدول(٦)التوقعات المستقبلية لنسبة الإعالة في إقليم كردستان للمدة (٢٠٢٥-٢٠٤٠)**

| السنوات | نسبة% الاعالة(*) |
|---|---|
| ٢٠٢٥ | ٥٩,٩ |
| ٢٠٣٠ | ٥٦,٥ |
| ٢٠٣٥ | ٥٢,٠ |
| ٢٠٤٠ | ٥١,١ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:

١- بيانات حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، قسم السكان والقوى العاملة، عدد السكان أقليم من(٢٠٢٥-٢٠٤٠) بيانات غير منشورة.

٢-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي و تكنلوجيا المعلومات ، نتائج التعداد العام لسكان العراق لعام(٢٠٢٤).

(*)نسبة الاعالة= عدد سكان أقل من ١٥+عدد سكان اكثر من ٦٥ ÷ عدد سكان ١٥-٦٤ × ١٠٠

**الشكل(٢)التوقعات المستقبلية لنسبة الإعالة في إقليم كردستان للمدة (٢٠٢٥-٢٠٤٠)**

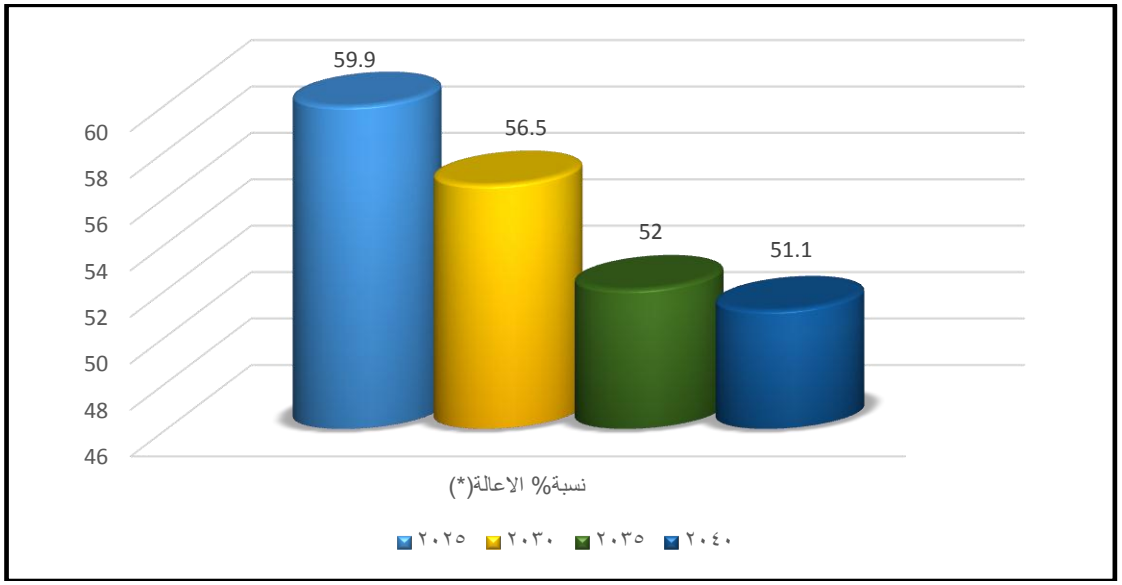


من عمل الباحث، بالاعتماد على، الجدول(٦).

يظهر الجدول (٧) ، نسبة الإعالة على مستوي محافظات في إقليم كردستان تظهر تراجعا واضحا عبر السنوات من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٤٠ في جميع المحافظات، محافظة دهوك تسجل أعلى نسبة إعالة في كل عام، مع ٦٧,٣% في ٢٠٢٥ وتنخفض تدريجيًا إلى ٥٧,٠% في ٢٠٤٠. أما أربيل فتبدأ بنسبة ٦٠,٨% وتنخفض إلى ٤٩,٨%. سليمانية وحلبجة تحافظان على نسب إعالة أقل مقارنة بمحافظتي أربيل ودهوك، مع انخفاض مستمر من ٥٤% إلى أقل من ٤٨%، هذا الانخفاض يشير إلى تحسن نسبي في التركيبة السكانية و زيادة في نسبة السكان المنتجين مقارنة بالمعالين، مما يعزز القدرة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم مع مرور الوقت.

**الجدول(٧)التوقعات المستقبلية لنسب الاعالة لمحافظات إقليم كردستان للمدة( ٢٠٢٥-٢٠٤٠)**

| نسبة الإعالة فئة ١٥-٦٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | اربيل% | السليمانية% | دهوك% | حلبجة% | إقليم% |
| ٢٠٢٥ | ٦٠,٨ | ٥٣,٩ | ٦٧,٣ | ٥٣,٩ | ٥٩,٩ |
| ٢٠٣٠ | ٥٦,١ | ٥٢,١ | ٦٣,٠ | ٥٢,١ | ٥٦,٥ |
| ٢٠٣٥ | ٥٠,٥ | ٤٨,٦ | ٥٨,٦ | ٤٨,٦ | ٥٢,٠ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٤٠ | ٤٩,٨ | ٤٧,٧ | ٥٧,٠ | ٤٧,٧ | ٥١,١ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:بيانات حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، قسم السكان والقوى العاملة، عدد السكان أقليم من(٢٠٢٥-٢٠٤٠) بيانات غير منشورة.

**خامسا-الاهمية النسبة للقوة العاملة في القطاعات الاقتصادية:**

تعد النسبة المئوية للقوة العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مؤشرا مهما على هيكل الاقتصاد وكفاءته، حيث تعكس توزيع الموارد البشرية وتساهم في تقييم الإنتاجية وفرص التنمية في كل قطاع، من المتوقع أن يحتفظ الإقليم بنسبة عالية من الفئات الشابة القادرة على العمل حتى عام ٢٠٤٠، وهو ما يعرف بالعائد الديموغرافي، ويعني ذلك توفر قوة بشرية كبيرة يمكن استثمارها في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة الزراعة، الصناعة، والخدمات، إلا أن هذا يتطلب برامج تأهيل وتعليم مهني تواكب سوق العمل، وايضا اقاما مشاريع لتشغيل هذه الفئات شابة و توفر فرص عمل.

يعكس الجدول(٨) والشكل(٣)، إلى وجود اتجاهات هيكلية واضحة في توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية في إقليم كردستان خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢١، فقد أظهرت المؤشرات انخفاضا تدريجيا في حصة العمالة في قطاع الخدمات بالعمل الرئيسي، حيث تراجعت من ٧٧,٣% عام ٢٠١٢ إلى ٧٦,٠% عام ٢٠١٣، ثم ٧٦,١% عام ٢٠١٤، و٧٤,٩%عام ٢٠١٥، وصولا إلى ٧٢,٩% في عام ٢٠٢١.

في المقابل، شهدت حصة العمالة الصناعية اتجاها متذبذبا، حيث ارتفعت من ١٦,٦% عام ٢٠١٢ إلى ١٨,٨% في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، ثم انخفضت إلى ١٦,٦% عام ٢٠١٥، قبل أن تعاود الارتفاع إلى ١٧,٥% في عام ٢٠٢١، أما القطاع الزراعي، فقد سجل نموا ملحوظا، إذ ارتفعت حصته من ٦,١% عام ٢٠١٢ إلى ٧,٩% عام ٢٠١٤، ثم انخفضت قليلًا إلى ٧,٣% عام ٢٠١٥، قبل أن ترتفع مجددا إلى ٨,٢% عام ٢٠٢١ [٦].

علميا، تعكس هذه الاتجاهات تحولا تدريجيا من الاعتماد المفرط على قطاع الخدمات نحو زيادة نسبية في الزراعة والصناعة، بما يتماشى مع أهداف التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات الإنتاجية في الإقليم.

بحلول ٢٠٣٠ ، يتوقع انخفاض نسبي في نسبة عدد عاملين في قطاع الخدمات ٦٦-٧٠%، وزيادة ملحوظة في قطاع الصناعة تصل إلى ٢٥%، مع تراجع الزراعة إلى ١٠-

١٢%. كما يتوقع نمو دور القطاع الخاص ليشكل ٧٠% من الاقتصاد، مقابل تقلص دور القطاع العام إلى ٣٠%، هذا يعكس توجها نحو تنويع الاقتصاد وتقوية القطاعات الإنتاجية على حساب الاعتماد المفرط على الخدمات، بينما نلاحظ في عام ٢٠٣٥ أن قطاع الخدمات يشكل النسبة الأكبر من القوة العاملة في محافظات الإقليم، يليه القطاع الصناعي ثم الزراعي بنسب محدودة، ويعكس هذا التوزيع انتقال الإقليم نحو اقتصاد أكثر تنوعًا وحداثة، مما يعزز قوة الدولة عبر رفع كفاءة سوق العمل، وزيادة الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، وهو ما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويقوي مؤسسات الدولة.

**الجدول(٨)التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في إقليم كردستان: والتوقعات المستقبلية**

| السنة | خدمات % | صناعة % | زراعة % | القطاع العام % | القطاع الخاص % |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٧٦,٠ | ١٨,٨ | ٥,٢ | ٥٠,٦ | ٤٨,٤ |
| ٢٠٢١ | ٧٢,٩ | ١٧,٥ | ٨,٢ | ٣٨,٤ | ٦٠,٦ |
| ٢٠٣٠(*) | ٧٠-٦٦ | ٢٥-٢٠ | ١٢-١٠ | ٣٠ | ٧٠ |
| ٢٠٣٥ | ٧٥-٧٠ | ٢٥-٢٠ | ٥ | ٣٥ | ٦٥ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:

١-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء، مسح القوة العاملة في إقليم كردستان٢٠١٣، قسم السكان القوي العاملة، اربيل،٢٠١٤ ، ص١٦.

٢-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء، مسح القوة العاملة في إقليم كردستان٢٠٢١، قسم السكان القوي العاملة، اربيل،٢٠٢٢، ص٢٤.

(*)هذه نسب تقديرية بناء على الاتجاهات التنموية المعلنة من حكومة الإقليم لخطة التنمية حتى ٢٠٣٠-٢٠٣٥، وليس أرقام رسمية منشورة.

**الشكل(٣) التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في إقليم كردستان: والتوقعات المستقبلية**

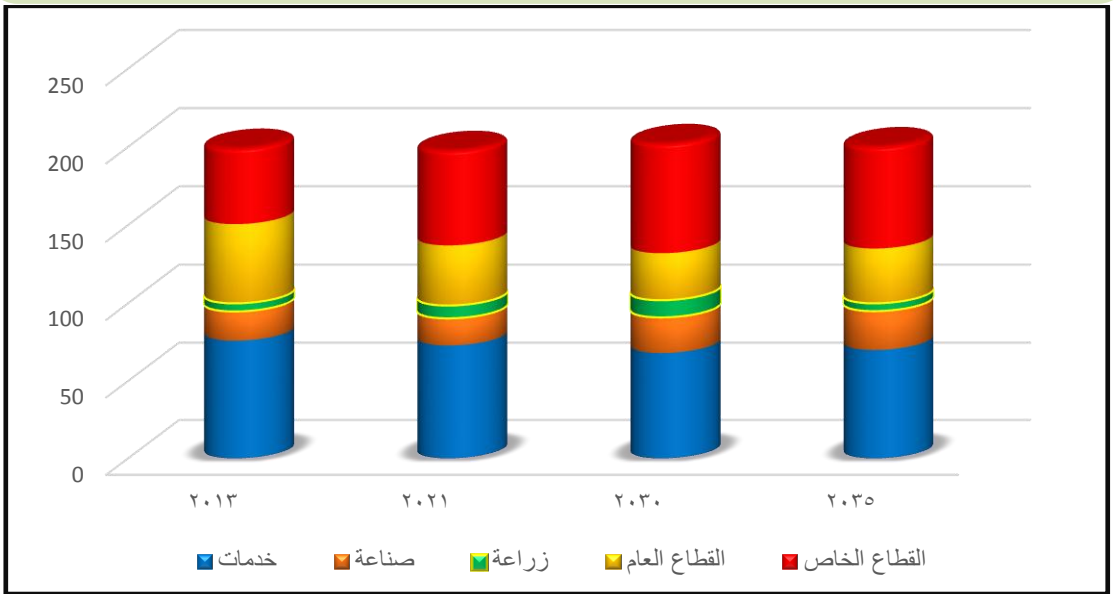


من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول(٨).

تشير بيانات الجدول(٩)، توزيع القوى العاملة في محافظات إقليم كردستان إلى هيمنة واضحة لقطاع الخدمات، حيث تسجل دهوك النسبة الأعلى ٧٩,٨% في الفترة الأولى، تليها أربيل ٧٦,٥% والسليمانية ٧٣,٦%، بينما شهدت الفترة الثانية انخفاضا طفيفا في جميع المحافظات، مع بقاء الخدمات في الصدارة،أما القطاع الصناعي فيبرز في السليمانية وأربيل بنسب تقارب ١٩%، ما يعكس تمركز الأنشطة الصناعية فيهما مقارنة بدهوك وحلبجة، في المقابل، يظل القطاع الزراعي أقل استيعابا للقوى العاملة، لكنه سجل نموا ملحوظا في في عام ٢٠٢١ خاصة في السليمانية ١٠,٣% ودهوك ٧,٢٩%، مما قد يشير إلى سياسات دعم أو توسع زراعي، أما الأنشطة الأخرى فتمثل نسبا هامشية لا تتجاوز ١,٤% على مستوى الإقليم، علميا، يظهر هذا النمط اعتماد الاقتصاد الكردستاني على الخدمات كمحرك رئيسي، مع دور تكميلي للصناعة، ونمو نسبي للزراعة كاستراتيجية تنويع اقتصادي.

يبين جدول عام ٢٠٣٥ أن قطاع الخدمات يشكل النسبة الأكبر من القوة العاملة في محافظات الإقليم، يليه القطاع الصناعي ثم الزراعي بنسب محدودة، ويعكس هذا التوزيع انتقال الإقليم نحو اقتصاد أكثر تنوعًا وحداثة، مما يعزز قوة الدولة عبر رفع كفاءة سوق العمل، وزيادة

الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، وهو ما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويقوي مؤسسات الدولة.

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد في إقليم كردستان في الاعتماد الكبير على قطاع الخدمات في السنوات القادمة، مدعوما بالاستثمارات في السياحة والبنية التحتية، ومع ذلك، فإن تنويع الاقتصاد من خلال دعم الصناعة والزراعة سيكون ضروريا لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل التبعية، المحافظات ذات البنية الزراعية مثل السليمانية وحلبجة، وكذلك تلك التي تمتلك منافذ حدودية مثل دهوك، يمكن أن تلعب أدوارا محورية في التحول المستقبلي للقطاعين الصناعي والزراعي إذا ما توفرت خطط تنمية فعالة[٧]

**الجدول(٩)التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية على مستوى المحافظات في إقليم كردستان للمدة (٢٠١٣-٢٠٣٥)**

| السنوات | المحافظات | الخدمات% | الصناعة% | الزراعة% | الاخرى% |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | اربيل | ٧٦,٥ | ١٩,٢ | ٤,٣ | – |
| | السليمانية | ٧٣,٦ | ١٩,٧ | ٦,٨ | – |
| | دهوك | ٧٩,٨ | ١٦,٤ | ٤,٠ | – |
| | إقليم | ٧٦,٠ | ١٨,٨ | ٥,٢ | – |
| ٢٠٢١ | اربيل | ٧٥,٤ | ١٩,٤ | ٥,٠ | ٠,٢ |
| | السليمانية | ٧٠,١ | ١٩,٢ | ١٠,٣ | ٠,٤ |
| | دهوك | ٧١,٨ | ١٥,٣ | ٧,٩ | ٠,٥ |
| | حلبجة | ٧٤,٥ | ١٦,١ | ٩,٣ | ٠,٣ |
| | إقليم | ٧٢,٩ | ١٧,٥ | ٨,٢ | ١,٤ |
| ٢٠٣٥ (*) | اربيل | ٧٠-٧٥ | ٢٠-٢٥ | ٥-٧ | – |
| | السليمانية | ٦٧-٧٤ | ٢٠-٢٥ | ٧-٨ | – |
| | دهوك | ٧٢-٧٨ | ١٨-٢٢ | ٤-٦ | – |
| | إقليم | ٧٠-٧٥ | ٢٠-٢٥ | ٥-٧ | – |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:

١-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء، مسح القوة العاملة في إقليم كردستان٢٠١٣، قسم السكان القوي العاملة، اربيل،٢٠١٤، ص٢٣.

٢-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء، مسح القوة العاملة في إقليم كردستان ٢٠٢١، قسم السكان القوي العاملة، اربيل،٢٠٢٢، ص٢٤.

(*)هذه نسب تقديرية بناء على الاتجاهات التنموية المعلنة من حكومة الإقليم لخطة التنمية حتى ٢٠٣٠-٢٠٣٥، وليس أرقام رسمية منشورة.

**سادسا-مؤشر الفقر نسبة الفقراء من اجمالي السكان (ريف والحضر):**

يعد الفقر أحد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تدل على مدى تراجع الدولة اقتصاديًا وسياسيا، وتتنوع أسبابه بين سياسات الدولة الاقتصادية وسوء توزيع الثروة، وبين تهميش فئات معينة، خصوصًا الفئة النشطة اقتصاديا، ويؤدي غياب فرص العمل لهذه الفئة إلى زيادة العبء على المجتمع بأسره، بما في ذلك صغار وكبار السن، في إقليم كردستان، أصبح الفقر يطال الفئة النشطة اقتصاديًا بشكل ملحوظ، مما يستدعي فهم بعض المفاهيم المرتبطة به:

أ-خط الفقر: مقياس يستخدم لتحديد الحد الأدنى المقبول لمستويات المعيشة، ويصنف الأفراد الذين يعيشون دون هذا الحد على أنهم فقراء، بهدف التمييز بين الفقراء وغير الفقراء[٨] .

ب-خط الفقر الدولي: مقياس عالمي يوضح النسبة المئوية للسكان الذين تقل دخولهم اليومية عن دولار واحد، مع وجود مقياس آخر لدولارين في اليوم[٩].

يعتبر الفقر من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد آثاره في المناطق المتأثرة بالنزاعات والتقلبات الاقتصادية، كما هو الحال في العراق وإقليم كردستان، ويقاس من خلال مؤشرات مثل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وهو مؤشر أساسي لصياغة سياسات تنموية شاملة تعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة[١٠].

شهد إقليم كردستان خلال العقدين الماضيين تحسنا نسبيًا في مؤشرات التنمية البشرية مقارنة ببقية مناطق العراق، نتيجة الاستقرار الأمني النسبي، وتطور البنية المؤسساتية، واستفادة الإقليم من واردات النفط وتوسع قطاع الخدمات، ومع ذلك، لا يزال الفقر موجودا بنسب متفاوتة بين المحافظات، وبين الحضر والريف على وجه الخصوص[١١] .

حسب البنك الدولي أن مؤشر الفقر: يعرف بأنه نسبة السكان الذين لا يستطيعون تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية اليومية من غذاء وسكن وخدمات صحية وتعليم وغيرها، ويقاس غالبا باستخدام خط الفقر الوطني أو الدولي، مثل ٣,٢٠ دولار أو ٥,٥٠ دولار يوميا للفرد حسب معايير البنك الدولي[١٢] .

تأثرت معدلات الفقر في إقليم كردستان بعد عام ٢٠١٤ نتيجة أزمة تنظيم داعش وتوافد النازحين، بالإضافة إلى الأزمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، ورغم أن الإقليم حافظ على نسب فقر أقل من بقية العراق، إلا أن العبء الاقتصادي زاد على المناطق الريفية [١٣].تظهر مؤشرات الفقر تفاوتًا بين الحضر والريف، إذ يعاني الريف أكثر، ويعد تقليص هذا التفاوت ضروريا لتحقيق تنمية شاملة، مما يستدعي توجيه السياسات نحو تنمية الريف عبر تحسين الخدمات، ودعم الزراعة، وتوفير فرص عمل مناسبة.

يظهر الجدول(١٠) والشكل(٤)، مسارا متقلبا لمعدلات الفقر في إقليم كردستان بين المناطق الحضرية والريفية خلال المدة ٢٠١٢–٢٠٢٣، مع توقعات حتى عام ٢٠٣٥، ففي عام ٢٠١٢ كانت معدلات الفقر معتدلة نسبيا، إذ بلغت ٨% في الحضر و١٨% في الريف، إلا أنّ الأزمات الاقتصادية والأمنية التي مر بها الإقليم، خصوصا خلال عام ٢٠١٦، أدت إلى ارتفاع حاد في مستويات الفقر لتصل إلى ١٨% حضرًا و٣٠% ريفا، ما يعكس هشاشة الأوضاع الاقتصادية آنذاك، وتأثرها المباشر بالأحداث السياسية والصراعات الإقليمية، ومع عودة الاستقرار تدريجيًا بعد ٢٠١٧ تحسنت المؤشرات الاقتصادية، فتراجعت معدلات الفقر بحلول عام ٢٠٢٣ إلى حدود ١٠–١٥% في الحضر و٢٠–٢٥% في الريف، في إشارة إلى قدرة الاقتصاد على التعافي وعودة فعالية السياسات الحكومية في دعم الفئات ذات الدخل المحدود، وتظهر التوقعات المستقبلية لعام ٢٠٣٥ مزيدا من الانخفاض في معدلات الفقر، لتصل إلى ٧,٢% في المناطق الحضرية و٨,٣% في الريف، وهو ما يعكس نجاحا متوقعا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات.

ويرتبط هذا التطور ارتباطًا مباشرا بقوة الدولة؛ إذ إن انخفاض معدلات الفقر وتقلص الفجوة بين الحضر والريف يعد من أبرز مؤشرات قوة الدولة وقدرتها على إدارة اقتصادها وتوزيع مواردها بكفاءة، فكلما نجحت الدولة في الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، ازدادت قدرتها على تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتقوية مؤسساتها، ورفع مستوى الأمن الاقتصادي للمواطنين. وبالتالي، فإن الاتجاه العام لانخفاض معدلات الفقر – خاصة في توقعات ٢٠٣٥ – يعكس تزايد قدرة الاقليم على تحقيق تنمية شاملة، وتثبيت دعائم اقتصاد قوي قادر على مواجهة الأزمات وبناء مجتمع مستقر وأكثر تماسكا، ويرجع الفقر في الريف إلى قلة التنوع الاقتصادي وضعف الاستثمارات، بالإضافة إلى نقص الخدمات الأساسية، وتعزى هذه الفوارق إلى ضعف البنية التحتية، محدودية فرص العمل، واعتماد الريف بشكل رئيسي على الزراعة التقليدية ذات الإنتاجية المحدودة[١٤].

**الجدول(١٠)تطور الفقر في إقليم كردستان حسب المناطق الحضرية والريفية للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٣)**

| السنوات | نسبة% الفقر في المناطق الحضرية | نسبة% الفقر في المناطق الريفية |
|---|---|---|
| ٢٠١٢ | ٨ | ١٨ |
| ٢٠١٦ | ١٨ | ٣٠ |
| ٢٠٢٣ | ١٥-١٠ | ٢٥-٢٠ |
| ٢٠٣٥ | ٧,٢ | ٨,٣ |

المصدر من عمل الباحث، بالاعتماد على:

١-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية لإقليم كردستان ٢٠١٢، صـ ٤٥.

٢-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) العراق ، تقرير "قياس الفقر متعدد الأبعاد في العراق، ٢٠١٦

٣- حكومة العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، مسح الوطني للفقر، بغداد، ٢٠٢٣ ص ٣٧.

٤-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، تقرير الفقر متعدد الأبعاد في إقليم كردستان.

**الشكل(٤) تطور الفقر في إقليم كردستان حسب المناطق الحضرية والريفية للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٣)**

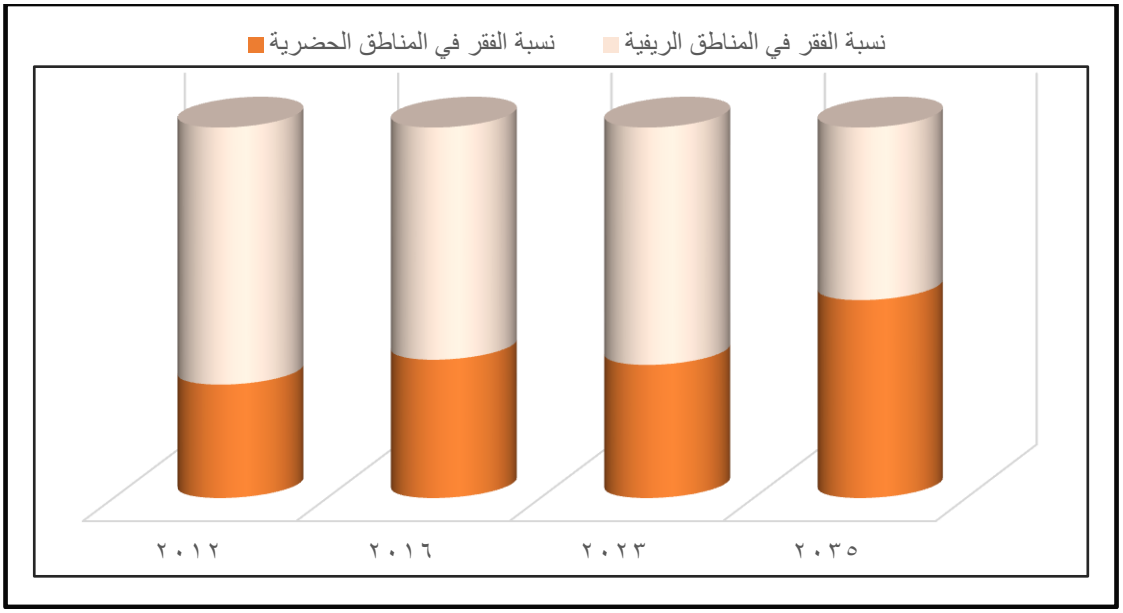


من عمل الباحث، بالاعتماد على،الجدول(١٠).

**سابعا- حجم المشاريع الاقتصادية وافاقها المستقبلة:**

يمر إقليم كردستان العراق بمرحلة مهمة من التحول الاقتصادي، تتسم بالسعي نحو تنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات، وتحقيق تنمية مستدامة تعتمد على استغلال الموارد البشرية والطبيعية، في هذا السياق، تبرز أهمية السكان بوصفهم ليس فقط مستهلكين للسلع والخدمات، بل كعنصر فاعل في إنجاز وإنشاء المشاريع الاقتصادية المستقبلية، إن فهم العلاقة بين النمو السكاني، والتركيب العمري، والتعليم، والمهارات، وبين المشاريع المستقبلية يعد أساسا في بناء اقتصاد قوي ومتين في الإقليم.

تعد المشاريع الاقتصادية المستقبلية ركيزة استراتيجية لتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال قطاعات متنوعة كالصناعة، والزراعة، والسياحة، والطاقة المتجددة، وقد وضعت حكومة إقليم كردستان خططا عدة لتحفيز الاستثمار، مثل برنامج "الإصلاح الاقتصادي" الذي بدأ منذ ٢٠١٦، وخطط تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وكذلك تطوير البنية التحتية ومناطق الاستثمار الصناعي، فإن المناطق الحرة الصناعية المقترحة في أربيل ودهوك والسليمانية، بالإضافة إلى الاستثمارات في قطاع الزراعة المستدامة، تمثل خطوات رئيسية نحو تنويع الاقتصاد وتقليل البطالة[١٥].

بالاعتماد على الاتجاه التنازلي في نسب الإعالة السكانية في إقليم كردستان، يمكن الربط بين هذا التحول الديموغرافي ودوره في دعم المشاريع الاقتصادية المستقبلية في الإقليم، والتي تشمل قطاعات السياحة، الصناعة، الزراعة، التجارة، والخدمات[١٦]. ومع الانخفاض التدريجي في نسبة الإعالة، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل، ستتوفر قاعدة بشرية واسعة من القوى العاملة الشابة. هذا التحول السكاني يمهد لتوسع المشاريع الاقتصادية.

الرؤية المستقبلية للمشاريع الاقتصادية، يتجه إقليم كردستان نحو تنفيذ مشاريع اقتصادية استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة، ففي قطاع النقل، يجري تنفيذ ٨ مشاريع تشمل إنشاء شبكات الترام والسكك الحديدية وتوسعة الطرق السريعة، مما يساهم في خفض الازدحام وتحسين حركة التجارة، وفي قطاع الطاقة، يتم العمل على ٥ مشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح والسدود الكهرومائية بهدف تعزيز الأمن الطاقي وتقليل الانبعاثات.

أما في قطاع الزراعة، فتنفذ ٦ مشاريع لإنتاج البذور وتطوير تربية الدواجن والأبقار بما يدعم الأمن الغذائي ويوفر فرص العمل، وفي القطاع الصناعي، تطور ٦ مشاريع لإنشاء معامل البتروكيماويات والزيوت بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد، كما يشهد قطاع السياحة تنفيذ ٦ مشاريع تشمل مرافق جبلية ومنتزهات موجهة لزيادة أعداد الزوار وتنشيط الاقتصاد المحلي، أخيرا، يشهد قطاع الخدمات الرقمية والصحية توسعا كبيرا من خلال منصات رقمية ومراكز طبية متخصصة، ما يعكس توجها نحو اقتصاد رقمي ومعرفي، مجمل هذه المشاريع تشكل رؤية مستقبلية شاملة تعزز النمو وتخلق فرص عمل، وتؤسس لاقتصاد مستقر ومتنوع في إقليم كردستان[١٧]

## الاستنتاجات

١-تمثل الخصائص الديموغرافية عنصرًا جوهريًا في تحديد قوة إقليم كردستان؛ إذ يُعد السكان الركيزة الأساسية التي تُفعّل الموارد الجغرافية وتدعم مسار التنمية الاقتصادية والعسكرية.

٢- تشير التحولات السكانية في الإقليم إلى تأثيرات مباشرة على مكانته الجيوسياسية المستقبلية، نتيجة التغير في الحجم السكاني والتركيب العمري والنوعي، وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية وأمنية.

٣-تشير التوقعات إلى أن عدد سكان الإقليم سيرتفع من ٦,٥١ مليون نسمة عام ٢٠٢٤ إلى ٨,٩٣ مليون نسمة عام ٢٠٤٠ بمعدل نمو متوسط ٢,٠٥% سنويا، مع تباطؤ في معدل النمو السكاني مقارنة بالماضي، هذا التغير سيؤثر على سوق العمل والخدمات العامة ويستوجب تخطيطاً حضريا متقدما.

٤-يتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً من ٣٨-٤٠ مليار دولار عام ٢٠٢٥ إلى ٥٥-٥٨ مليار دولار عام ٢٠٣٠، مع ارتفاع متوسط دخل الفرد من ٥,٧١٦ إلى ٧,٥٨٨ دولاراً، نتيجة زيادة الاستثمارات وتحسن القطاعات الإنتاجية، غير أن تحديات مثل تقلب أسعار النفط والخلافات السياسية قد تحد من هذا النمو.

٥-بلغت نسبة الإعالة ٢٠٢٤ ارتفع إلى ٥٩,٩% عام ٢٠٢٥ قبل أن تنخفض تدريجياً إلى ٥١,١% عام ٢٠٤٠، مما يعكس تحسنا تدريجياً في التركيب العمري ودخول أعداد متزايدة من الشباب إلى سوق العمل بما يدعم الإنتاجية والنمو.

٦- تُظهر البيانات إلى توجه اقتصاد إقليم كردستان نحو التنويع؛ إذ تنخفض الخدمات تدريجياً من ٧٦% عام ٢٠١٣ إلى نحو ٦٦-٧٠% في ٢٠٣٠، بينما ترتفع الصناعة إلى ٢٠-٢٥% والزراعة إلى ١٠-١٢% قبل تراجعها لاحقاً، كما يتقلص دور القطاع العام من ٥٠,٦% إلى نحو ٣٠% مقابل توسع القطاع الخاص إلى ٦٥-٧٠%، ويعكس ذلك انتقال الإقليم نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وأقل اعتماداً على القطاع العام.

٧-شهدت معدلات الفقر تراجعا بين ٢٠٠٧ و٢٠٢٣ في الحضر من ٢٨% إلى ١٠-١٥% وفي الريف من ٣٨% إلى ٢٠-٢٥%، ورغم ذلك ما زالت الفجوة قائمة بين الحضر والريف بسبب ضعف الاستثمارات والخدمات والبنية التحتية في المناطق الريفية.

٨-يتبنى إقليم كردستان مشاريع استراتيجية لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، تشمل تطوير قطاع النقل والطاقة المتجددة والزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الرقمية والصحية، بهدف تعزيز البنية التحتية وخلق فرص عمل وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

## التوصيات

١- ضرورة اعتماد سياسات سكانية واضحة تهدف إلى إدارة النمو السكاني وتحسين توزيع السكان بما ينسجم مع قدرات الإقليم الاقتصادية والخدمية.

٢- تعزيز الاستثمار في فئة الشباب من خلال تطوير التعليم المهني والجامعي، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، بهدف تحويل هذه الفئة إلى قوة إنتاجية فاعلة في المستقبل.

٣- تبني خطط اقتصادية طويلة المدى تستثمر الطاقة الديموغرافية عبر تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، بما يضمن استدامة التنمية الاقتصادية.

٤- تطوير برامج استقطاب الكفاءات وتقليل الهجرة السلبية من خلال خلق فرص عمل ملائمة وتحسين بيئة الأعمال، لضمان بقاء الطاقات البشرية داخل الإقليم.



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٥-توسيع برامج الحماية الاجتماعية لكبار السن والأطفال لتقليل العبء على الفئات المنتجة، ولتحقيق توازن أفضل في التركيب العمري.

٦-تعزيز التنسيق مع الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية، لما لذلك من أثر على الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ الخطط التنموية.

٧-اعتماد أدوات تحليل ديموغرافي مستمر لدعم اتخاذ القرار، ومتابعة التغيرات السكانية وتقدير تأثيرها على القطاعات الحيوية في الإقليم.

٨-تطوير القدرات العسكرية والأمنية بالاعتماد على الفئة الشبابية من خلال برامج تدريب وتأهيل شاملة، لضمان قدرة الإقليم على حماية مصالحه وتعزيز موقعه الجيوسياسي.

**الهوامش**

[1] جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبولتيكية للامن القومي في إقليم كوردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2005،ص25.

[2] محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، 2008، ص574.

[3] حكومة إقليم كردستان، وزارة المالية، موجز الأداء الاقتصادي، أربيل،2020 ص 14.

[4] البنك الدولي، مرصد الاقتصاد العراقي، من الأزمة إلى الفرصة، واشنطن، 2018،ص 31.

[5] الأمم المتحدة، تقارير برنامج النفط مقابل الغذاء، 2002، ص 17.

[6] حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء، مسح القوة العاملة في إقليم كردستان2021، قسم السكان القوي العاملة، اربيل،2022، ص25.

[٧] حكومة إقليم كردستان، مسح القوة العاملة في إقليم كردستان2021، مصدر سابق، ص ص24-26.

[8] Martin Ravallion, Poverty Lines in Theory and Practice, Working Paper No. 133, The World Bank, Washington, D.C. Undated, p.ix.

[9] عباس فاضل السعدي، جغرافية الفقر في العراق، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 12، 2013، ص400.

[10] حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية لإقليم كردستان، أربيل، 2012، ص 67.

[11] حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء، تقرير مؤشرات الفقر، أربيل، 2018.

[12] البنك الدولي، خريطة الفقر في العراق، واشنطن، دي.سي، 2015.

[13] خضير عباس النداوي، الفقر في العراق التحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، ورقة تحليلية، 2020، ص12-13.

[14] حكومة العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، مسح الوطني للفقر، بغداد، 2023 ص 37.

[15] تقرير الاقتصادي لعام2022،التنويع الاقتصادي في إقليم كردستان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق، 2022، ص14.

[16]محمد مجيد سعيد، تحليل واقع التركيب العمري وتأثيره في مستقبل التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة صلاح الدين، أربيل، المجلد 32، العدد 2، 2021،ص. 45–67.

[17]حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هئية الاستثمار لإقليم كردستان، المشاريع المستقبلية ضمن خط الحكومة،2025

## المصادر

١-جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبولتيكية للامن القومي في إقليم كوردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥،ص٢٥.

٢-محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، ط٦، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٨، ص٥٧٤.

٣-حكومة إقليم كردستان، وزارة المالية، موجز الأداء الاقتصادي، أربيل،٢٠٢٠ ص ١٤.

٤-البنك الدولي، مرصد الاقتصاد العراقي، من الأزمة إلى الفرصة، واشنطن، ٢٠١٨،ص ٣١.

٥-الأمم المتحدة، تقارير برنامج النفط مقابل الغذاء، ٢٠٠٢، ص ١٧.

٦-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء، مسح القوة العاملة في إقليم كردستان ٢٠٢١، قسم االسكان القوي العاملة، اربيل،٢٠٢٢، ص٢٥

Martin Ravallion, Poverty Lines in Theory and Practice, Working Paper No.-٧ 133, The World Bank, Washington, D.C. Undated, p.ix.

٨-عباس فاضل السعدي، جغرافية الفقر في العراق، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ١٢، ٢٠١٣، ص٤٠٠.

٩-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية لإقليم كردستان، أربيل، ٢٠١٢، ص ٦٧.

١٠-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء، تقرير مؤشرات الفقر، أربيل، ٢٠١٨.

١١-البنك الدولي، خريطة الفقر في العراق، واشنطن، دي.سي، ٢٠١٥.

١٢-خضير عباس النداوي، الفقر في العراق التحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، ورقة تحليلية، ٢٠٢٠، ص١٢-١٣.

١٣-حكومة العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، مسح الوطني للفقر، بغداد، ٢٠٢٣ ص ٣٧.

١٤-تقرير الاقتصادي لعام٢٠٢٢،التنويع الاقتصادي في إقليم كردستان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق، ٢٠٢٢، ص١٤.

١٥-محمد مجيد سعيد، تحليل واقع التركيب العمري وتأثيره في مستقبل التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة صلاح الدين، أربيل، المجلد ٣٢، العدد ٢، ٢٠٢١،ص. ٤٥-٦٧.

١٦-حكومة إقليم كردستان، وزارة التخطيط، هئية الاستثمار لإقليم كردستان، المشاريع المستقبلية ضمن خط الحكومة،٢٠٢٥

Sources

1-Jaza Tawfiq Talib, The Geopolitical Foundations of National Security in the Kurdistan Region, Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaimaniyah, 2005, p. 25.

2-Muhammad Mahmoud Ibrahim Al-Deeb, Political Geography: A Contemporary Perspective, 6th ed., Anglo-Egyptian Library, 2008, p. 574.

3- Kurdistan Regional Government, Ministry of Finance, Economic Performance Brief, Erbil, 2020, p. 14.

4-World Bank, Iraq Economic Monitor, From Crisis to Opportunity, Washington, 2018, p. 31.

5-United Nations, Oil-for-Food Programme Reports, 2002, p. 17.

6-Kurdistan Regional Government, Ministry of Planning, Statistics Authority, Kurdistan Region Labor Force Survey 2021, Population and Labor Force Section, Erbil, 2022, p. 25.

7-Martin Ravallion, Poverty Lines in Theory and Practice, Working Paper No. 7-133, The World Bank, Washington, D.C. Undated, p. 16.

8- Abbas Fadhil Al-Saadi, The Geography of Poverty in Iraq, Journal of the College of Basic Education, University of Babylon, Issue 12, 2013, p. 400.

9-Kurdistan Regional Government, Ministry of Planning, Kurdistan Region Human Development Report, Erbil, 2012, p. 67.

10- .Kurdistan Regional Government, Ministry of Planning, Statistics Authority, Poverty Indicators Report, Erbil, 2018.

11- .World Bank, Iraq Poverty Map, Washington, D.C., 2015.

12- .Khudair Abbas Al-Nadawi, Poverty in Iraq: The Transformation from an Economic Phenomenon to a Social and Political Dilemma, Analytical Paper, 2020, pp. 12-13.

13- .Government of Iraq, Ministry of Planning, Iraqi Central Statistical Organization, National Poverty Survey, Baghdad, 2023, p. 37.

14- .Economic Report 2022, Economic Diversification in the Kurdistan Region, United Nations Development Programme, Iraq, 2022, p. 14.
15-Mohammed Majeed Saeed, "An Analysis of the Age Structure and its Impact on the Future of Economic Development in the Kurdistan Region of Iraq," Salahaddin University Journal, Erbil, Volume 32, Issue 2, 2021, pp. 45–67.
16- .Kurdistan Regional Government, Ministry of Planning, Kurdistan Region Investment Board, Future Projects within the Government's 2025 Plan